



# تقرير

## لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية

### حول

مشروع قانون رقم 33.04 يتعلق بتغيير القانون

رقم 25.79 بإحداث المكتب الوطني للمطارات

( كما وافق عليه مجلس النواب )

الولاية التشريعية 1997 - 2006  
السنة التشريعية الثامنة  
دورة أبريل 2005

مديرية التشريع والمراقبة والعلاقات الخارجية  
قسم اللجن الدائمة والجلسات العامة  
مصلحة اللجن الدائمة

طبع بمصلحة الطباعة والتوزيع

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمو،

السادة المستشارون المحترمو،

يشرفني أن أعرض على حضراتكم نص التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية بمناسبة دراستها لمشروع قانون رقم 33.04 بتغيير القانون رقم 25.79 بإحداث المكتب الوطني للمطارات.

بداية أتوجه بخالص الشكر للسيد كريم غلاب وزير التجهيز والنقل والأطر المرافقة له على الكم الهائل من الوثائق والمعلومات التي زودوا بها اللجنة.

كما أتوجه بالشكر كذلك للسيد أحمد العمارتي، رئيس اللجنة وكافة السادة المستشارين الذين أغنوا بفضل ملاحظاتهم البناءة، وحضورهم المكثف مختلف أطوار المناقشة والدراسة.

في تقديمه للمشروع المعروض على أنظار اللجنة أعطى السيد الوزير نبذة موجزة عن الإطار العام الذي يندرج فيه، كما ذكر بالمحاور الأساسية للسياسة الجديدة للنقل الجوي والتي تعتمد على قواعد التحرير والمنافسة، وهو الأمر الذي يستلزم من المكتب الوطني للمطارات تبني مبدأ المساواة في التعامل مع جميع

الشركات الجوية المستعملة للمطارات المغربية. مما حدا بالحكومة إلى اقتراح هذا المشروع قانون الهادف إلى حذف تمثيلية الخطوط الملكية المغربية من مجلس إدارة المكتب الوطني للمطارات.

وهنا يجب التذكير بأن نفس الإجراء قد تم اتخاذه في شهر نونبر 2003، بخصوص حذف تمثيلية المكتب الوطني للمطارات داخل مجلس إدارة شركة الخطوط الملكية المغربية.

في إطار المناقشة العامة أثار السادة المستشارون مجموعة من القضايا التي تحيط بظروف النقل الجوي، وفي هذا الإطار يمكن تسجيل الملاحظات الآتية:

■ سوء تعامل شركة الخطوط الملكية المغربية مع المسافرين عموماً، والحجاج على وجه الخصوص، وهو الأمر الذي يعطي صورة قاتمة عن خدمات هذه الشركة، وينعكس سلباً على تطوير القطاع السياحي. ولقد تم الاستماع في هذا الإطار إلى مجموعة من الشهادات الحية.

■ المطالبة بضرورة حضور السيد الرئيس المدير العام للخطوط الملكية المغربية قصد الاستماع إلى المشاكل التي يعاني منها المواطنون والمستثمرون، وكذا المساهمة الجادة في إيجاد حل لهذه المعضلة.

■ استحيان بادرة إقدام الحكومة على تحرير الفضاء الجوي وإعادة تأهيل

شركة الخطوط الملكية المغربية.

■ تدني مستوى الخدمات التي أصبح يقدمها مطار الدار البيضاء، وكذا

الدعوة إلى إيجاد حل لمشكلة الضباب التي تعرقل حركة النقل الجوي.

■ التساؤل عن تحمل تبعة المسؤولية فيما يخص البضائع التي تسرق. هل

ترجع على الشركة الناقلة أم على المكتب الوطني للمطارات.

■ التساؤل عن مصير مشروع توسعة مطار طنجة، وكذا عن نية الحكومة

في إمكانية الإقدام على تحرير خدمات المكتب الوطني للمطارات على

غرار مكتب استغلال الموانئ.

■ وارتباطا بالمادة الفريدة تمت الدعوة إلى ضرورة إعطاء دور حقيقي

للسبغيلة والمستخدمين داخل المجالس الإدارية، وذلك في إطار إشراك

مختلف فعاليات المجتمع في التسيير.

■ ضرورة التعرف على الوضعية المالية للمكتب الوطني للمطارات، وكذا

تجبيذ القيام بزيارة ميدانية لأحد المرافق التابعة له.

في معرض جوابه على هذه الملاحظات، أشاد السيد الوزير بنوعية تدخلات

السادة المستشارين وغيرتهم على هذا القطاع، وبنفس المناسبة تم التأكيد على

خضوع شركة الخطوط الملكية المغربية لوصاية الوزارة، كما أعرب السيد الوزير

عن استعداد السيد الرئيس المدير العام للشركة لحضور اجتماع اللجنة والإجابة

على مختلف تساؤلات السادة المستشارين سواء في هذه الجلسة أو الجلسات السابقة لمناقشة هذا المشروع قانون.

وبنفس المناسبة أكد السيد الوزير على استعداد الوزارة الكامل لفتح كل الملفات المرتبطة بالمؤسسات العمومية التي تندرج تحت وصايتها.

كما أكد السيد الوزير على ضرورة تحسين مستوى الخدمة، وخلق المنافسة لأن من شأن ذلك أن يعود بالخير على المستهلك. وفي نفس الاتجاه وقع استحسن فكرة إنشاء مرصد لتتبع حالات تأخير الرحلات الجوية، وكذا إعادة تأهيل العنصر البشري العامل في شركة الخطوط الملكية المغربية.

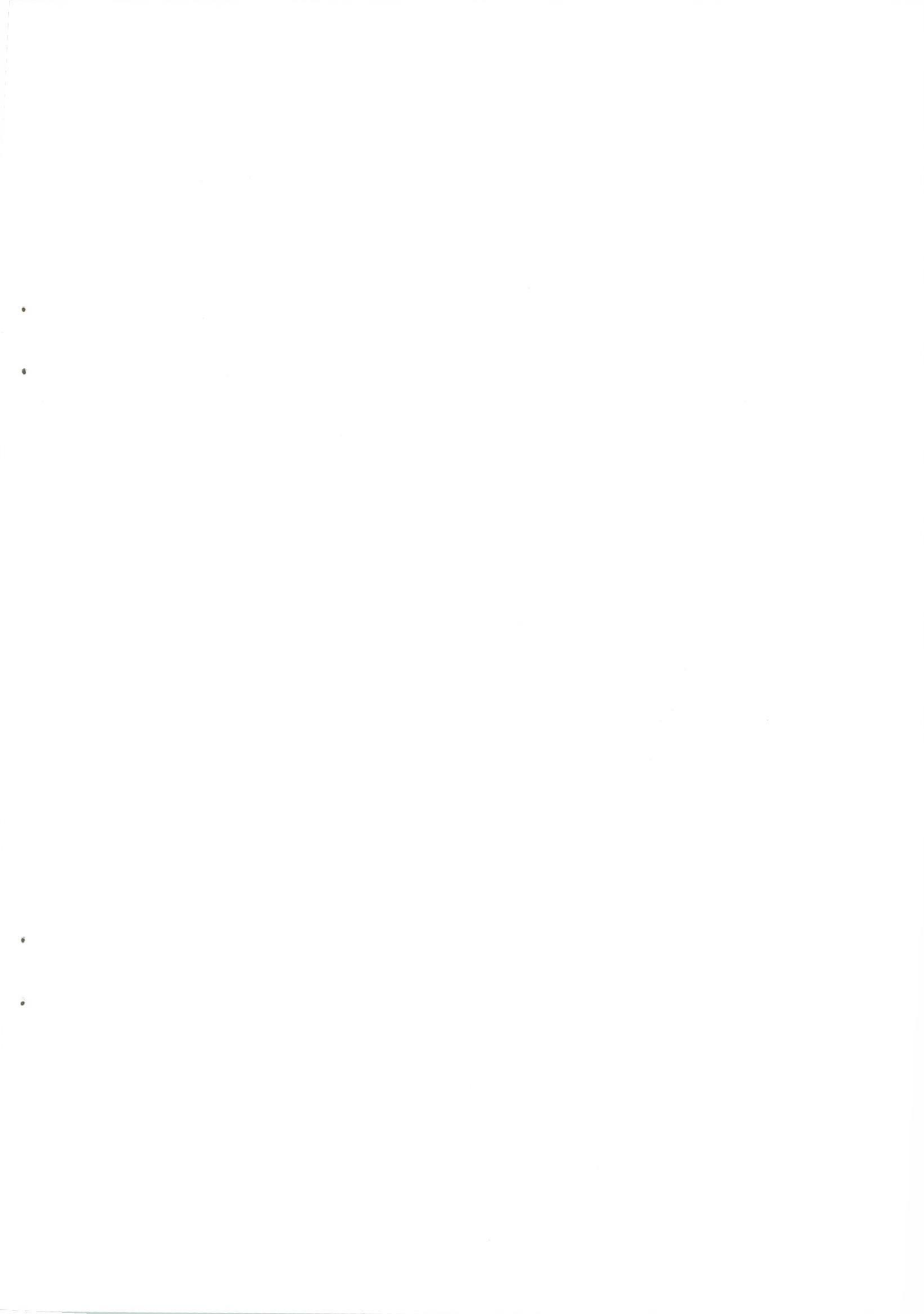
وارتباطا بمشكل الضباب الذي يعرفه مطار محمد الخامس أشار السيد الوزير إلى أنه قد عولج نسبيا، وبذلك تم تخفيض مستوى التحويلات كما تم تسجيل مجهود إيجابي فيما يخص توسيع مجالات الأشغال وتوفير المرافق والخدمات الضرورية من فنادق وأبنك.

وفيما يخص توسيع مطار طنجة، ذكر السيد الوزير بأن العملية هي موضوع دراسة وستأخذ بعين الاعتبار حجم التحويلات الكبرى التي أضحت تعرفها المنطقة.

وارتباطا بمسألة تمثيلية المستخدمين داخل مجلس الإدارة، أكد السيد الوزير على ضرورة وحثمية إشراك العمال في مختلف القرارات المصيرية للمؤسسة، ولكن بعيدا عن المجالس الإدارية.

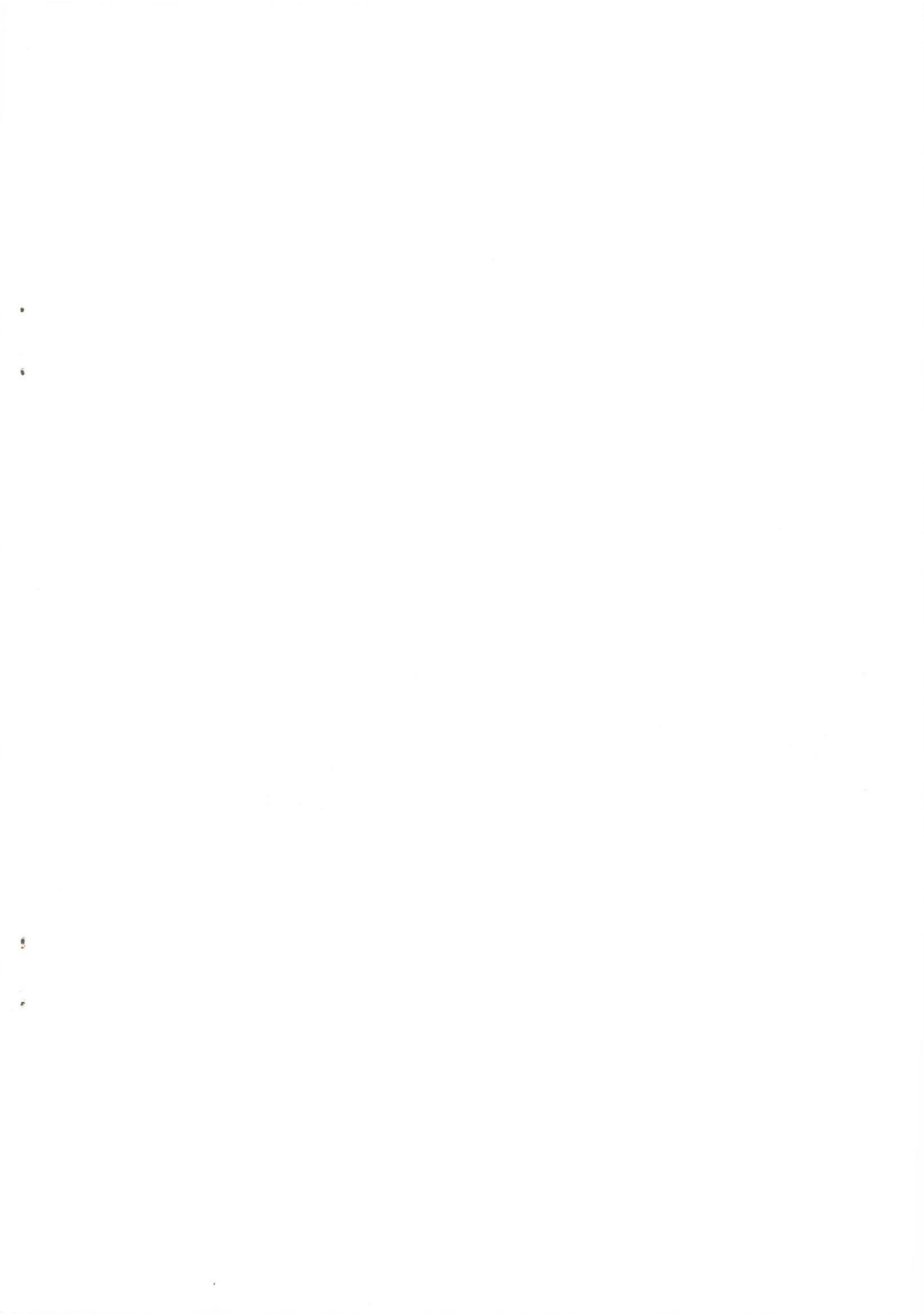
عقب ذلك انتقلت اللجنة للتصويت على المادة الفريدة من مشروع القانون رقم 33.04 بتغيير القانون رقم 25.79 بإحداث المكتب الوطني للمطارات وكذا على المشروع قانون برمته بالإجماع.

مقرر اللجنة:  
  
عبد أدر الخراج



المشروع كما أحيده علي  
اللجنة وصاوت عليه





المملكة المغربية

البرلمان

مجلس النواب

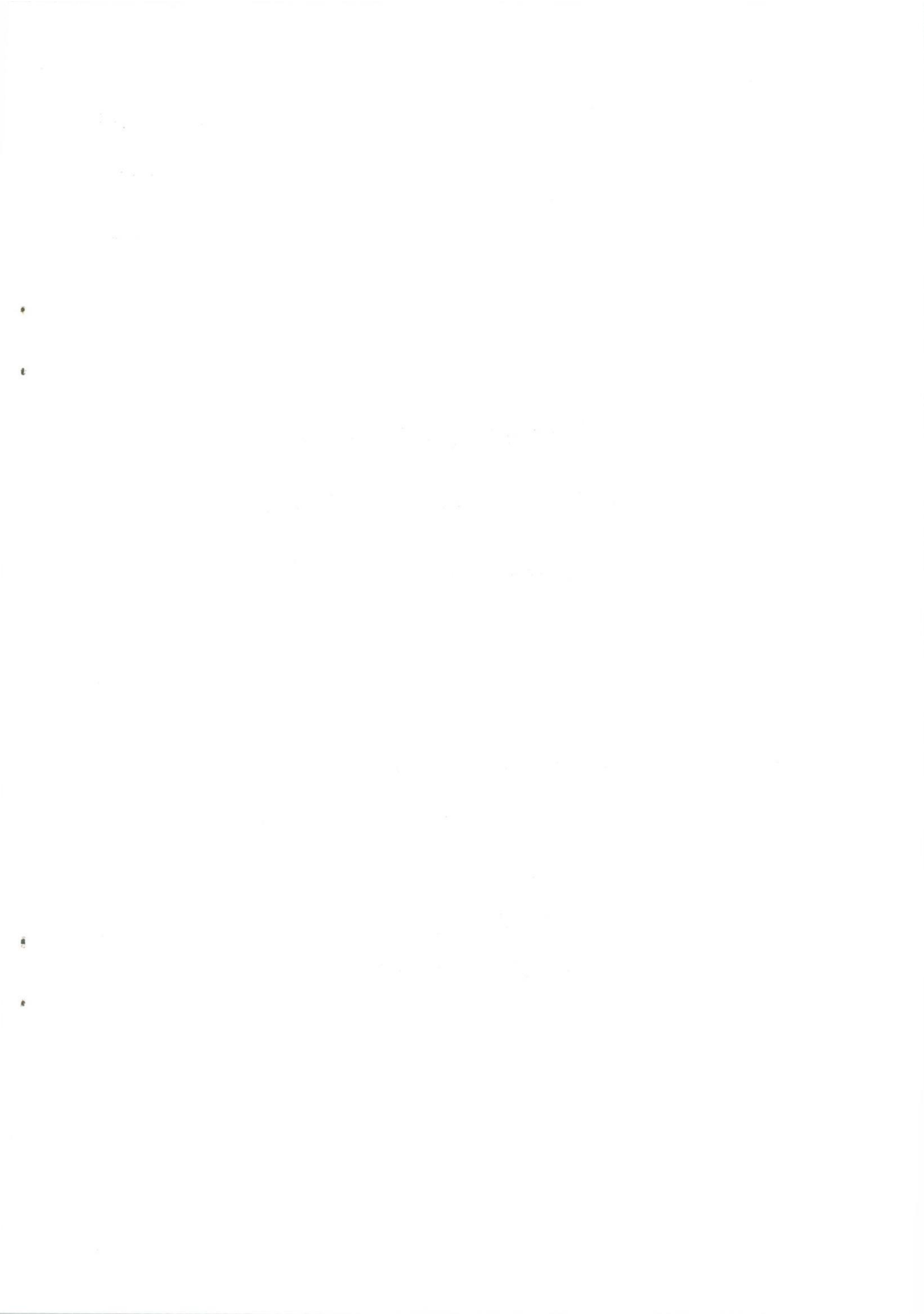
مشروع قانون رقم 33.04  
بتغيير القانون رقم 25.79 بإحداث  
المكتب الوطني للمطارات .

(كما وافق عليه مجلس النواب)

في 2 من ذي الحجة 1425 الموافق 13 يناير 2005 )

عبد الواحد الكراخي  
رئيس مجلس النواب





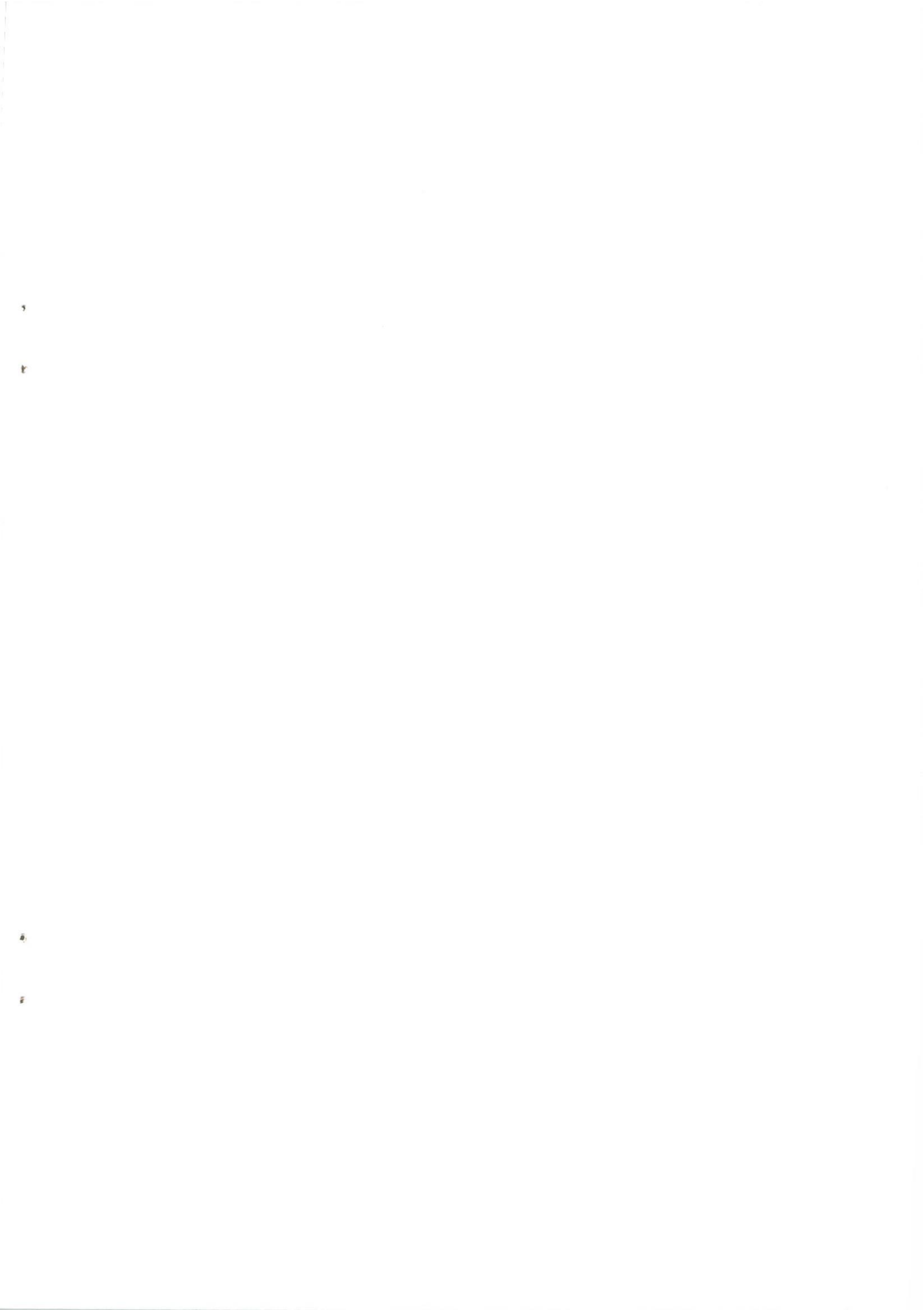
## مشروع قانون رقم 33.04

بتغيير القانون رقم 25.79 بإحداث المكتب الوطني للمطارات

### مادة فريدة

تنسخ وتعوض على النحو التالي الفقرة الأولى من المادة 5 من القانون رقم 25.79 بإحداث المكتب الوطني للمطارات، كما تم تغييره وتتميمه بالقانون رقم 14.89 والقانون رقم 47.00 :  
« المادة 5 (الفقرة الأولى). - يدير المكتب مجلس إدارة يتألف من ممثلين عن الإدارة.»

مستندة من الوثيقة الأصلية للنص  
كما واثقت عليه مجلس النواب



# تقديم المشروع



المملكة المغربية  
وزارة التجهيز والنقل



تقديم مشروع قانون رقم 04-33 بتغيير القانون  
رقم 25.79 بإحداث المكتب الوطني للمطارات

كما صادق عليه مجلس النواب بتاريخ 14 يناير 2005

لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية

الجهوية بمجلس المستشارين

14 مارس 2005





## محاور العرض

### • الإطار الذي يندرج فيه مشروع القانون

- تذكير بالمحاور الأساسية للسياسة الجديدة المتبعة في مجال النقل الجوي
- أهم التطورات الناتجة عن نهج سياسة التحرير الشفاف للنقل الجوي اعتمادا على قواعد واضحة للمنافسة

### • مضمون مشروع القانون رقم 33-04

2

## تذكير بالمحاور الأساسية للسياسة الجديدة المتبعة بقطاع النقل الجوي

- 1 - التحرير الشفاف للنقل الجوي اعتمادا على قواعد واضحة للمنافسة
- 2 - إحداث فاعل وطني متخصص في النقل السياحي (العارض والمنتظم المباشر بأسعار منخفضة)
- 3 - تركيز النشاط الرئيسي لشركة الخطوط الملكية المغربية على النقل المنتظم التقليدي
- 4 - اعتماد سياسة تحفيزية وغير تمييزية لمواكبة المرحلة الاولى من تنفيذ الاستراتيجية
- 5 - اعتماد مقاربة واقعية و متميزة بحسب البلدان المستهدفة بتنسيق مع وزارة السياحة

3














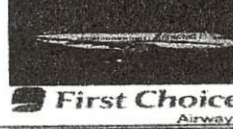







# أهم التطورات الناتجة عن نهج سياسة التحرير الشفاف للنقل الجوي اعتمادا على قواعد واضحة للمنافسة

## 1. في مجال النقل الجوي:

دخول شركات طيران أجنبية جديدة الأجواء المغربية من أجل تقديم خدمات جوية

- فرنسا : Air Horizons, Corsair
- بلجيكا : Virgin Express, TUI Belgium Airline, brussels SN
- ألمانيا : Germania, Air Berlin, Hapag LloydFlug, LTU Airline
- إنجلترا : First Choice Airways
- إسبانيا : Air Europa

4

|  |  |   |
|--|--|---|
|   |  | <br>فرنسا    |
|   |  | <br>إسبانيا  |
|   |  | <br>بلجيكا   |
|   |  | <br>ألمانيا  |
|   |  | <br>بريطانيا |
|   |  | <br>إيطاليا  |
|  |  | <br>المغرب   |

“أطلس بلو” الشركة الوطنية للنقل الجوي المنخفض التكلفة

## أهم التطورات الناتجة عن نهج سياسة التحرير الشفاف للتنقل الجوي اعتمادا على قواعد واضحة للمنافسة

ارتفاع هام للرواج الجوي خلال سنة 2004

■ ارتفاع عدد المسافرين بنسبة 15% (حيث وصل مجموع المسافرين إلى 180.697.661)

■ ارتفاع عدد المسافرين عبر مطار أكادير بنسبة 19% وعبر مطار مراكش بنسبة 22% وعبر مطار فاس بنسبة 47%.

■ ارتفاع عدد المسافرين بواسطة الرحلات المنتظمة بنسبة 22% (99% عبر مطار مراكش و 56% عبر مطار أكادير و 134% عبر مطار فاس)

■ ارتفاع عدد الرحلات التجارية بنسبة 11%.

6

## أهم التطورات الناتجة عن نهج سياسة التحرير الشفاف للتنقل الجوي اعتمادا على قواعد واضحة للمنافسة

2. في مجال تنظيم النقل الجوي (Régulation):

■ إحداث لجنة مكلفة بتحديد مواعيت الرحلات "Comité des Slots"، تتكون من ممثلين عن مديرية الطيران المدني والمكتب الوطني للمطارات والفاعلين في مجال المناولة وكذا عن الشركات الجوية.

■ إحداث لجنة أمستعملي المطارات "Comité des Usagers" تسند إليها مهمة إبداء رأي استشاري حول ظروف إسداء الخدمات المطارية وكذا حول التغييرات التي تطرأ على تعرفه المستحقات المتعلقة بها، تضم من بين أعضائها بصفة خاصة ممثلي جميع الشركات الجوية العاملة بالمطارات الجوية الوطنية.

7

أهم التطورات الناتجة عن نهج سياسة التحرير الشفاف  
لنقل الجوي اعتمادا على قواعد واضحة للمنافسة

3. في مجال الخدمات المطارية (Handling):

■ إدخال فاعل ثاني إلى جانب شركة الخطوط الملكية المغربية مكلف بتقديم الخدمات المطارية بكل من مطارات الدار البيضاء ومراكش وأكادير.

8

و في إطار هذه السياسة الجديدة:

فإن تمثيلية جميع الشركات الجوية بما فيها الخطوط الملكية المغربية أصبحت مضمونة في إطار اللجان السالفة الذكر

كما أن المكتب الوطني للمطارات مدعو للتعامل بالمساواة مع جميع الشركات الجوية المستعملة للمطارات المغربية



وهذا ما حدا بالحكومة إلى اقتراح مشروع القانون رقم 33-04 المعروف على أنظار اللجنة البرلمانية الموقرة والهادف إلى حذف تمثيلية الخطوط الملكية المغربية من مجلس إدارة المكتب الوطني للمطارات

9

## مضمون مشروع القانون

يغير هذا المشروع المقترح، القانون رقم 79-25 القاضي بإحداث المكتب الوطني للمطارات كما تم تغييره وتتميمه

الأولى من المادة ويتضمن هذا المشروع مادة فريدة تنسخ وتعوض الفقرة الخامسة من القانون السالف الذكر على الشكل التالي :

”يدير المكتب مجلس يتألف من ممثلين عن الإدارة“

### عوض

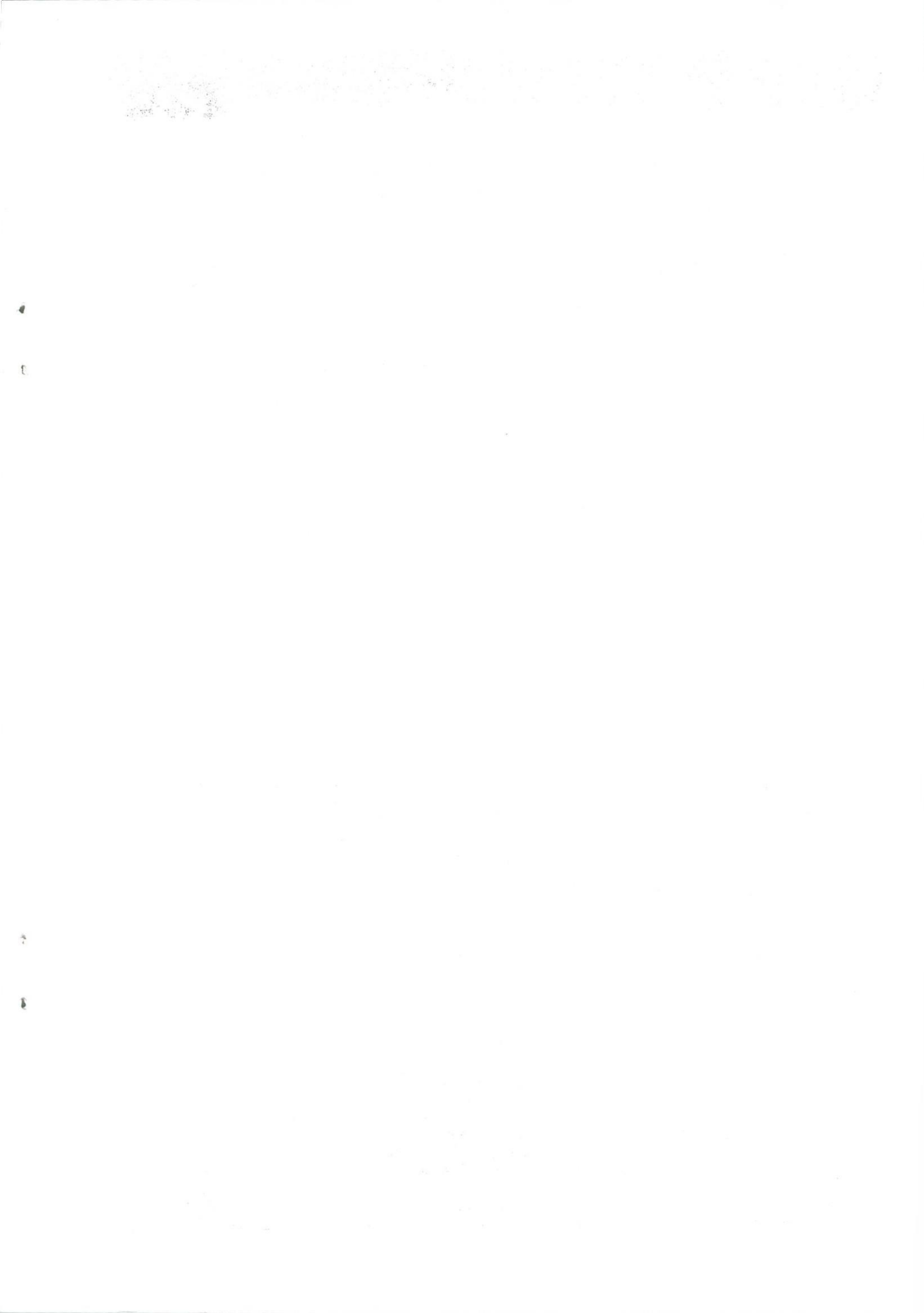
”يدير المكتب مجلس إدارة يضم بالإضافة إلى ممثلي الإدارة، ممثلاً لشركة الخطوط الجوية الملكية المغربية“

10

وفي أفق تطبيق مشروع هذا القانون، فقد تم إعداد مشروع مرسوم القاضي بتغيير الفصل الأول من المرسوم رقم 2-89-480 ذلك بحذف الفقرة التاسعة منه والمتعلقة بتمثيلية شركة الخطوط الملكية المغربية في مجلس إدارة المكتب الوطني للمطارات

هذا، وتجدر الإشارة إلى أن نفس الإجراء تم اتخاذه في شهر نونبر 2003 بخصوص حذف تمثيلية المكتب الوطني للمطارات داخل مجلس إدارة شركة الخطوط الملكية المغربية

11



مشروع قانون رقم 33-04  
بتغيير القانون رقم 25.79 بإحداث المكتب الوطني  
للمطارات

-----  
مادة فريدة

تتسخ وتعوض على النحو التالي الفقرة الأولى من المادة 5 من  
القانون رقم 79.25 بإحداث المكتب الوطني للمطارات، كما تم  
تغييره وتتميمه وبالقانون رقم 89.14 والقانون رقم 47.00 :  
« المادة 5 (الفقرة الأولى). - يدير المكتب مجلس إدارة يتألف  
من "ممثلين عن الإدارة».



